

أسك زاد

المصدر :

المجلة

التاريخ :

25-11-2007

1450

العدد :

الصفحات :

16

12

المسلسل :

ملف صحفي

قضايا ساخنة

اتفاقيات تعاون مختلفة بين الرياض وموسكو زيارة ولي العهد السعودي لروسيا تؤسس لمرحلة جديدة ومتطورة من العلاقات بين البلدين



■ زيارة الأمير سلطان إلى موسكو تهدف إلى تعزيز العلاقات السعودية الدولية حيث ستتمخض عنها توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتعاون في المجالات السياسية والأمنية خاصة وأن الأمير سلطان يعد أهم مهندس السياسة الخارجية والتنمية المتوازنة في السعودية ■

موسكو: محمد نبيل

■ انفتاح مدروس ومتوازن وحراك عالمي فاعل يقوده صانع القرار السعودي فالزيارات غربا وشرقا تؤكد وجود رؤية استراتيجية متفاعلة مع الأحداث والقضايا العالمية وتتم عن مطبخ سياسي محنك يدير العلاقات الخارجية لدولة مؤثرة إقليميا وعالميا يتسم سلوكها السياسي بالحكمة والعقلانية وهو ما يتوقف عنده الخبراء في موسكو لدى سؤالهم حول العلاقة الراسخة بين البلدين والتي شهدت اتساعا وعمقا في السنوات العشر الماضية في المجالات الاقتصادية والتعاون الدولي، لذا تعد زيارة الأمير سلطان بن عبد العزيز إلى العاصمة الروسية موسكو، جزءا رئيسيا من حركة صانع القرار السياسي السعودي ومحطة مهمة في مسار تاريخ العلاقات الروسية السعودية بعد الخطوة التي يباها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله عندما كان وليا للعهد، بزيارته التاريخية لموسكو في (سبتمبر، عام 2003 م والتي تبعتها عدة زيارات لأمرء ومسؤولين سعوديين كان أبرزهم الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض الذي زار موسكو عام 2006 والتقى رئيس الحكومة الروسية وعمدة موسكو آنذاك.

وما يزيد من أهمية زيارة الأمير سلطان إلى موسكو حسب المراقبين في موسكو، هو ارتباط البلدين بمجموعة من الاتفاقيات المهمة على الصعيد الاقتصادي والعلمي والتعليمي والأمني هذا عدا عن تناول هذه الزيارة للقضايا الثنائية والإقليمية والدولية على المستوى السياسي والاقتصادي. ونفس الرأي، ذهب إليه القائم بأعمال سفارة المملكة لدى روسيا د. غازي شرييني، والذي عبر عن تفاؤله من الزيارة بكونها، تساهم في تعزيز العلاقات بين البلدين في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية.

وتعد السعودية وروسيا من أكبر الدول المصدرة للنفط، ويتعاون البلدان في هذا المجال، من أجل الحفاظ على أسعار متوازنة وعادلة لهذا المنتج الحيوي الذي وصل إلى سعر قياسي بلغ ثمن البرميل حاجز الـ 97 دولارا ومن المتوقع أن يتجاوز المئة دولار تقريبا في المسافة الزمنية المتبقية من هذا العام والعام المقبل 2008، كما يتعاون البلدان في مجال إنتاج البترول. إذ وقعت السعودية مع شركة لوك أويل الروسية في آذار (مارس، 2004، اتفاقية لاستكشاف وتطوير موارد الغاز غير المصاحب في منطقة شمال الربع الخالي بالمنطقة الشرقية.

عمق العلاقات بين الرياض وموسكو

المصادر التاريخية الروسية تفيد بأن تاريخ العلاقات بين روسيا وجزيرة العرب يعود إلى عام 1269 هـ - 1879م، حينما افتتحت روسيا القيصريّة قنصلية

لها في الحجاز، ويعود اهتمام روسيا بمنطقة الشرق الأوسط إلى تطلعها القديم، منذ عهد بطرس الأكبر وكاترين الثانية، للوصول إلى مياه البحر الأبيض المتوسط الداخلة وفتح قنوات لأساطيلهم وتجارتهم في أجزاء من آسيا وأفريقيا.

هذا إضافة، إلى أن الاتحاد السوفيتي سابقا، كان أول دولة تعترف بالسعودية في عام 1926م، هذا الاعتراف أعقبه اختيار الروس لقنصل مسلم يمثلهم لدى الملك عبد العزيز رحمه الله، وهو كريم خان حكيموف، الذي استقبله الملك في مكة خلال حصار جدة، حيث عبر للملك عبد العزيز عن دعم الاتحاد السوفيتي له، كما كتب له في 16 شباط (فبراير) 1926م خطابا، يؤكد فيه الاعتراف بالملك عبد العزيز ملكا على الحجاز وسلطانا لنجد وملحقاتها. وبناء على هذا الخطاب بدأت الحكومة السوفيتية آنذاك، علاقاتها الدبلوماسية الطبيعية مع المملكة، حيث أكد الأمير سلمان أمير منطقة الرياض على تاريخ العلاقات السعودية الروسية لدى زيارته موسكو من «إن العلاقات الرسمية بدأت بين البلدين منذ ثمانين عاما منذ أن اعترفت روسيا بالمملكة في عام 1926، وكانت أول دولة اجنبيه تعترف ببلادنا».

وفي عام 1930، تم تحويل القنصلية السوفيتية في جدة إلى سفارة بعبء أن العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وموسكو أعيدت في عام 1990 م. وقد تجسدت مائة العلاقات السياسية بين البلدين من خلال الزيارات والمقاعات التي ما افكك المستولون في البلدين يتبادلونها لإجراء المزيد من التنسيق وبحث وتعميق سبل التعاون الثنائي لتدعيم العلاقات بين البلدين في جميع المجالات ومختلف الميادين. وفي هذا السياق، نستحضر أبرز المحطات في العلاقات بين البلدين منذ عام 1926 م، والتي كانت أهمها الزيارة التاريخية التي قام بها الملك فيصل بن عبدالعزيز للاتحاد السوفياتي عام 1932 م، قبل زيارة الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود لموسكو في أيلول (سبتمبر، عام 2003 م، وذلك عندما كان وليا للعهد، حيث التقى الرئيس الروسي في جو سادة التفاهم والتعاون المشترك مما ترك انطباعا متميزا لدى قادة الكرملين عن السعودية وسياساتها.

ولا غرابة إذن في عمق العلاقات الروسية السعودية، فعندما نستعرض العلاقات الروسية العربية نجد أننا أمام صداقة بعيدة تاريخيا، نشأت منذ زمن سحيق قبل أكثر من ألفي عام، علاقات غنية بالمواقف التي تمتزج فيها السياسة بالثقافة والاجتماع والجغرافيا ليتشكل في النهاية نسيج من العلاقات التاريخية الإنسانية التي اضاءت صفحات التاريخ. فالبداية كانت على يد المؤرخ والأديب العربي الشهير أحمد بن فضلان، الذي أرسل من دار الخلافة الإسلامية العباسية في بغداد عام 921م على رأس

بعثة إلى ملك بلاد البلغار (وهي إحدى الدول التي كانت تقع في مكان روسيا المعاصرة) بحسب طلب الأخير ليعلمه ويفقهه في الدين واللغة العربية. وحتى يومنا الحاضر والعلاقات العربية الروسية تشهد تطوراً ملموساً وتقدماً واضحاً على كافة الأصعدة والمجالات، وهي علاقات تستحضر أبعاداً تاريخية وحضارية وثقافية وسياسية وجغرافية.

وتنضح قوة العلاقات بين الرياض وموسكو، في العديد من البحوث والدراسات الاستراتيجية الروسية وبخاصة بحوث الكسندر ياكوفليف والكسندر فيلونيك وجريجوري كوساتش ويلييتيا ميلكوسيان وغيرهم. أما في السعودية، فقد صدرت دراسات علمية حول تاريخ العلاقات الروسية كذلك التي قام بها الباحث السعودي د. علي الشهري، وفي المقابل، صدر عن دار التقدم بموسكو كتاب جديد باللغة الروسية بقلمه باحث سعودي آخر هو د. ماجد التركي بعنوان: العلاقات السعودية-الروسية في العمليات العالمية والإقليمية (1926 - 2004)، وهو نص رسالته لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة موسكو. ويختلف هذا البحث الصادر في أكثر من 400 صفحة عن كتاب الدكتور الشهري في أنه يتناول العلاقات الروسية-السعودية من وجهة نظر الأوضاع الجيوسياسية المتغيرة بسرعة على الصعيدين الدولي والإقليمي، وتأثيرها على هذه العلاقات.

دور العامل الديني في تمهين العلاقات الثنائية في قراءة شاملة لمجمل العلاقات السعودية الروسية يتضح أن العامل الإسلامي يعد العنصر الأهم في علاقات الرياض وموسكو، سواء في عصر «روسيا



وفي حلة جديدة، ليقرر في المواجهة الدبلوماسية بين موسكو وواشنطن إزاء الحملة الأمريكية على العراق، فالمصالح الاقتصادية الاستراتيجية لموسكو في العراق من جهة، والعقود الجارية من جهة ثانية، سبقت الحرب ووقفت بقوة حاملة راية حق النقص الفيتو، الروسي تجاه الجهود الأمريكية داخل مجلس الأمن، التي تهدف إلى إضفاء الشرعية الدولية على حشودها العسكرية، وحملتها المسعورة.

المصالح الاقتصادية الروسية، والمهددة للمشروع الأمريكي البريضان في المنطقة، دفع روسيا نحو تفعيل علاقاتها مع السعودية واعتماد سياسة التوازن والتعاون الإيجابي مع مختلف دول المنطقة، ومحاولة بحث الجوانب المختلفة في هذا المجال، بهدف تخليص هذه العلاقات من شوائب العلاقات في المجالات الثقافية والإعلامية بوجه عام، والدينية بوجه خاص، وبخاصة القضية الشيشانية، في عمقها الداخلي في الساحة الروسية، وبعدها الدولي في مساحة العالم العربي والإسلامي.

أفاق تعاون واعدة وتساؤلات مفتوحة!

سجلت التقارير في السنوات الأخيرة، وجود ظروف مناسبة من أجل نجاح تطور العلاقات في المجال التجاري والاقتصادي والعلمي بين الرياض و موسكو، إذ تم تبادل اللجان المشتركة بين المملكة وروسيا، مما زاد هذه العلاقات تطوراً وازدهاراً، ويدعم ذلك، قيادتا بلدين لها إسهامات ترمي إلى توثيق هذه العلاقات. وبالرغم من كل ما أصاب روسيا من تداعيات انهيار الاتحاد السوفيتي، فهي ما زالت تتمتع بمكانة استراتيجية وجغرافية وتاريخية واقتصادية وعلمية وثقافية، ولديها إمكانيات هائلة، مما يقضيها فاعلاً رئيساً في منظومة العلاقات الدولية، والنظام العالمي، لذلك يعد وجود علاقات استراتيجية وثيقة معها استثماراً لهذه الإمكانيات، بما يخدم مصالح الرياض حاضراً ومستقبلاً.

و في ضوء الأهمية والمكانة التي تحظى بها السعودية دينياً وسياسياً واقتصادياً ومالياً، فإنها، ويتوثق العلاقات مع موسكو والقوى الدولية، فإنها تسعى إلى إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب، يقوم على توازن المصالح في ظل الشرعية الدولية. وهذا ممكن التحقيق، خصوصاً بعدما اتضحت الآثار الخطيرة لغياب هذا التوازن حيث طغى على السلوك الأميركي حالة من الهيجان والانفعال مما أسهم في وضع العالم في دوامة من عدم الاستقرار.

ويقول العديد من المراقبين، إنه بالرغم من تعدد أفاق التعاون، وفتح مسارات جديدة وجيدة للتعاون الثنائي بين الرياض و موسكو، فإن العلاقات لم تصل لدرجة التحالف الاستراتيجي، والسبب أن الرياض تعتمد إلى تعزيز استقلاليتها قرارها السياسي الداخلي والخارجي وأنها تسعى لتعزيز علاقات التعاون والصداقة بينهما المرتبطة بحركة مصالح كل منهما ويظل السؤال المفتوح حول العلاقات بين الرياض و موسكو هو كالاتي: هل تستطيع الإرادة السياسية، تجاوز العقبات وخلق ميدان عمل ثنائي خارج توقعات وحسابات المراقبين؟ هذا ما يجيب عليه العديد من المسؤولين في روسيا اليوم بأن العلاقات قطعت شوطاً كبيراً وأنها مؤهلة لتصبح علاقة نوعية مستقبلاً وأن زيارة ولي العهد السعودي الأمير سلطان إلى موسكو تأتي ضمن هذا الجهد والتي سيتمخض عنها توقيع العديد من اتفاقيات التعاون في مختلف المجالات وبخاصة الأمنية والعسكرية والاستثمارية خاصة وأن الأمير سلطان يعد أحد أهم مهندسي السياسة الخارجية والتنمية الاقتصادية المتوازنة في السعودية ■



معاصرة، لذا كان موقف القيادة العسكرية الروسية، حسب بعض المراقبين، رافضاً لتنامي العلاقات الروسية العربية، باعتبار أن لهذه العلاقات تبعاتها دون أن يكون لموسكو مصالح اقتصادية توازي الجهد والوقت المبذول في هذا الاتجاه، بل ترى هذه القيادات أن التوجه الروسي لأمريكا الجنوبية والهند أجدى لموسكو اقتصادياً وأقل تبعات سياسية. الحكومة الروسية فعلت لهذا البعد الغائب، وانتهت إلى ضرورة توطيد علاقاتها مع العرب والمسلمين.

فالمصالح تمثل نقطة أساسية في العلاقات الروسية العربية سياسياً واقتصادياً، فالبلدان يشكلان قوتين أساسيتين في ميزان قوى العلاقات الدولية، لذلك قام البلدان بتأسيس مجلس الأعمال السعودي الروسي متلاً وتوقيع اتفاقيات مهمة للغاية. وقد شهدت العلاقات السعودية - الروسية في الأعوام الأخيرة زخماً غير مسبوق في الاتصالات الدبلوماسية والزيارات الرسمية المتبادلة بين المسؤولين في البلدين، لم تشهد طوال المرحلة التي أعقبت استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما عام 1991 م. وقد توجت هذه الاتصالات باتساع قاعدة التعاون الاقتصادي بين البلدين والتعاون التجاري، ومنع الأزواج الضريبي، فهذه الاتفاقيات لا تعدو كونها تمهيداً للممارسة التجارية المكثفة، ولكنها تحتاج إلى القرار السياسي، والتوجه الحكومي. عندها سوف تنفتح الأفاق التجارية بين البلدين، وهنا يكمن السؤال الحقيقي: ما هي علاقة السياسي والاقتصادي في معادلة العلاقة بين الرياض و موسكو ؟

إن حجم التوجه الاقتصادي لا يمكن بحال من الأحوال، أن يتجاوز حجم التوجه السياسي، فمكمن الحقيقة تجده في علاقة روسيا، كبلد له بعده التاريخي، وواقعه السياسي المتأرجح بين بناء الداخل والحفاظ على عمقها الاستراتيجي في الخارج، و المملكة العربية السعودية، التي تقوم بتوسيع علاقاتها الاقتصادية مع روسيا، وتقدم فرصة لزيادة التبادل التجاري بين الرياض و موسكو، وتوسع مجالات الاستثمارات المشتركة.

ويعتبر العامل الاقتصادي محورياً رئيساً في العلاقات الثنائية بين الرياض و موسكو، بحيث تدخل بشكل رئيس في تحييد الموقف السوفيتي تجاه التحالف الدولي، لإخراج العراق عسكرياً من الكويت. وها هو المحور الاقتصادي يعود مرة أخرى

الشيوعية، التي كانت النواة للدولة السوفيتية التي أخذت على عاتقها تصدير الفكر الشيوعي أو روسيا الحالية، المنفتحة على ثقافات الشعوب. فالعامل الإسلامي يعتبر الخيط الخفي، والناظم لشعبي البلدين الذي لم تستطع الإمبراطورية السوفيتية تجاوزه وفي هذا الإطار، يقول الخبير الاستراتيجي الروسي دكتور قسطنطين بولياكوف في دراسته حول العامل الإسلامي في تشكيل العلاقات الروسية السعودية، إن العامل الديني يشبه المحور الرئيس وشرعة معاوية، بين الدولتين حتى خلال العقود الخمس بين 1935م، عندما قطعت السعودية علاقاتها مع روسيا الشيوعية وحتى انهيار الكيان الشيوعي في بداية التسعينيات من القرن الماضي.

وعليه فإن العلاقات السعودية الروسية يربطها العنصر الديني أساساً، فتاريخ الإسلام في روسيا يعود إلى ما قبل أكثر من 1400 سنة. فقد اعتنق الدين الإسلامي في منطقة حوض الفولغا رسمياً، قبل قرن من إعلان الأرثوذكسية ديناً لروسيا، وإن الإسلام حالياً هو الدين الثاني في البلاد من ناحية عدد معتنقيه بعد الدين المسيحي الأرثوذكسي. ويعيش في روسيا في الوقت الحاضر، وفقاً لتقديرات الخبراء، حوالي 23 مليون مسلم يمثلون 78 شعباً، منهم مليونين تقريباً يقطنون في إقليم موسكو وتمثل الأقاليم التي ينتشر فيها الإسلام تقليدياً في وسط وجنوب حوض الفولغا ومنطقة الأورال وشمال القوقاز وسيبيريا، كما يوجد مسلمون بالإضافة إلى ذلك في العاصمة وبطرسبورغ ومدن كبرى أخرى.

الثقل والمكانة التي يحظى بها المسلمون في روسيا دفعت الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى القول بأن المسلمين في روسيا يلعبون دوراً إيجابياً في تطوير البلاد وتنميتها وتحديثها، كما ساهموا على الدوام بقسط ملموس في تطوير البلد، وعملوا الكثير من أجل تحول دولتنا إلى دولة عالمية عظمى. وفي كل عام، سيكون باستطاعة 25 ألف مسلم من روسيا أداء فريضة الحج حسب تصريح اندريه سيبينستوف، أمين اللجنة المعنية بشؤون المنظمات الدينية لدى الحكومة الروسية. فالأرقام تقول بأن عدد المسلمين الروس الراغبين في أداء فريضة الحج يزداد سنوياً بنسبة 30 بالمائة.

التعاون الاقتصادي بين موسكو والرياض
الاقتصاد يمثل العمود الفقري لكل ممارسة سياسية